ان الاردن رفض التجنيد الاجباري والتنظيم الشعبي، وبهذا أصبح عمل المنظمة مشلولاً، لأن اكثرية الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية هي في حوزة الاردن[٣٥]. وفي ١٩٦٥/٩/٣٠، اذاع الشقيري، من اذاعة «صوت فلسطين»، بياناً طويلاً حول قمة الدار البيضاء وما دار فيها بشأن المطالب الفلسطينية، فأوضح خيبة أمل المنظمة من عدم تحقيق أي من مطالبها من جانب القمة، وألمح الى احتمال ان تشقّ المنظمة لها طريقاً خارج مؤتمرات القمة[٣٦].

واتسمت الشهور اللاحقة بتصاعد النزاع بين المنظمة والاردن. ولم تنجح الوساطة التي قامت بها الجامعة بين الطرفين في تحقيق نتيجة ايجابية، على الرغم من انها أدّت الى قيام الشقيري بزيارة العاصمة الاردنية مرتين، في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام، قابل، في الثانية، الملك حسين. فقد أعلن الشقيري، بعد انتهاء تلك الزيارة، عن فشل مفاوضاته مع الحكومة الاردنية، بسبب رفضها تلبية أي من مطالب المنظمة[٣٧]. الّا ان الطرفين استطاعا ان يتوصّلا، في آذار (مارس) ١٩٦٦، الى اتفاق لتطبيع علاقاتهما، وقيام تعاون فيما بينهما. وتضمّن الاتفاق قبول الاردن ببعض مطالب المنظمة، والوعد بدراسة المطالب الاخرى. ولم يعش الاتفاق أكثر من ثلاثة شهور. ففي حزيران (يونيو)، عادت العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية الى سابق عهدها من التوتّر الشديد. وفي هذه المرة، انخرط الملك حسين والشقيري، شخصياً، في تبادل الهجمات والاتهامات. وفي مطلع تموز (يوليو)، عقد رئيس الحكومة الاردنية، وصفي التل، مؤتمراً صحافياً، القى خلاله بياناً رسمياً أعلن فيه ان الاردن يطالب بوضع مخطط واضح للكيان الفلسطيني، وان لديه تحفّظات من شخص الشقيري. وبعد أيام من ذلك، نظّمت السلطات الاردنية مؤتمراً «شعبياً» في مدينة الزرقاء، طالب باعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ووضعها تحت رعاية العاهل الاردني، وأكد شعار الملك حسين التقليدي: «وحدة الضفتين». ومن الواضح ان النشاط الفدائي الفلسطيني المتزايد عبر الاردن والضفة الفلسطينية كان له دور رئيس في العلاقة التناحرية بين الاردن والمنظمة، وان لم يعلن أحد من الرسميين الاردنيين ذلك صراحة.

وكان من الطبيعي ان يحدث ذلك في وقت تفجّر الصراع ضارياً بين القطبين العربيين الرئيسين، مصر والسعودية، على خلفية حربهما المسلّحة في اليمن، واشتداد حدّة التوتر على الساحة الدولية بين مساندي القطبين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية.

وبالترافق مع استمرار حرب الصراعات بين المعسكرين العربيين، وتصاعدها، وقيام اسرائيل بشنّ هجوم عسكري، بري وجوي، على قرية السمّوع، التي أغلبية سكانها من اللاجئين الفلسطينيين، في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، اشتد اوار الحرب الباردة الاردنية ـ الفلسطينية. فقد سحبت عمّان، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، مدّعية بأن المنظمة أصبح يسيطر عليها «هدّامون يساريون ومتآمرون وعملاء استخبارات»[٣٨]. وأعلن ناطق باسم الخارجية الاردنية، في ٢٦ من ذلك الشهر، ان حكومته ستقاطع الهيئات المنبثقة من مؤتمرات القمة. وفي وقت لاحق، رفعت الحكومة الاردنية الى الجامعة العربية مذكرة اوردت فيها انه «بالنظر الى سحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، فلن تحضر أي اجتماع يدعى اليه رئيس المنظمة، سواء على مستوى القمة، أو على مستويات الجامعة». وبالفعل، رفض الاردن المشاركة في دورة مجلس الدفاع العربي الاعلى، الذي كان مقرراً عقده في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧. وحسب الرسميين الاردنيين، فان سبب المقاطعة الاردنية لذلك الاجتماع يرجع الى ان حكومتهم «لا تؤمن بجدوى عقد أي مؤتمر عربي على غير مستوى القمة»[٣٩]. وفي اليوم التالي لابلاغ الاردن الجامعة العربية